دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية
"برنامج Mercator "

د. عبد القادر حليس [1]
جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر
kadere_2007@yahoo.fr

The role of the World Customs Organization in the implementation of the Trade Facilitation Agreement "Mercator program"

Dr. Helis Abdelkader
University of Ferhat Abbas - Sétif 1/ Algeria

Received:11/07/2017 *Accepted: 19/09/2017* *Published: 31/12/2017*

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع في غاية الأهمية. وهو النشاط المشترك الذي يجمع كل من منظمة الجمارك العالمية باعتبارها الهيئة الوحيدة على المستوى العالمي التي تنسق بين الإدارات الجمركية. وتعمل على ايجاد جملة من الآليات التي تساهم في تطوير العمل الجمركي. وكذا منظمة التجارة العالمية التي تشرف على قضايا التجارة الدولية. وسوف نركز في هذه الدراسة على برنامج Mercator الذي يجسد نوعية التعاون بين الهيأتين. كون هذا البرنامج جاء ليدعم دور منظمة الجمارك العالمية في المساهمة في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية (2013) ببالي إندونيسيا.

الكلمات المفتاحية: تسهيل التجارة، الجمارك، منظمة التجارة العالمية، منظمة الجمارك العالمية.

الترميز الاقتصادي (jel) : F13

Abstract*:*

This article addresses a very important topic. Is the joint activity that brings together the World Customs Organization (WCO) as the only body at the global level that coordinates customs administrations, which is working to find a number of mechanisms that contribute to the development of customs work; And the World Trade Organization (WTO), which oversees international trade issues. In this study, we will focus on the Mercator program, which reflects the quality of cooperation between the two bodies. This program is intended to support the role of the WCO in contributing to the implementation of the Trade Facilitation Agreement of the Ninth's Conference of WTO (2013) in Bali, Indonesia.

Keywords*: trade facilitation, customs. world customs organization, world trade organization*
(JEL) Classification *:* F13

1. Author Correspondence, e-mail: *kadere_2007@yahoo.fr*

تمهيد:

يعتبر تسهيل التجارة الدولية، من أكبر التحديات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين في ميدان التجارة الخارجية. وكذا الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على حد سواء. لوجود له أبعاد سياسية، اقتصادية، تجارية وتقنية، فضلا عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن اختصاص إدارة الجمارك. والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند قيام أي دولة بوضع استراتيجيته لتسهيل التجارة الدولية. وحسب العديد من الدراسات التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*. توصلت إلى ضرورة التعاون بشكل دائم بين الحكومات والشركات التجارية المهتمة بتحسين المعاملات التجارية عبر الحدود، من أجل تحديد وتنفيذ تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين تلك المعاملات، لاختصار الوقت وخفض تكلفة مناولة البضائع. مما ينتج عنه تبسيط الإجراءات ذات الصلة بسلسلة الإمداد[1].

لقد تم التوصل في مؤتمر بالي سنة 2013 إلى اتفاقية شاملة حول تسهيل التجارة. وشاركت منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة. باعتبارها المنظمة الوحيدة العالمية التي تعمل في مجال الإجراءات الجمركية بغرض تسهيل التجارة بين الدول. ويهدف عمل المنظمة إلى رفع كفاءة عمل الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم. ومساعدة الإدارات الجمركية في الدور المنوط بها. وتساعد على تجسيد توصياتها ميدانيا في إطار التعاون بين المنظمتين.

1. **إشكالية الدراسة**: ومن هذا التقديم يمكن أن نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدعم المقدم من منظمة الجمارك العالمية لتجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية؟

بغرض زيادة تبسيط الإشكالية محل الدراسة نقوم بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي النشاطات البارزة لمنظمة الجمارك العالمية في التوجه الدولي نحور التحرير التجاري؟
- فيما يتجلى نشاط منظمة التجارة العالمية المتعلق بزيادة التحرير التجاري بين الدول؟
- ما هي خلفية التعاون بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في قضايا تسهيل التجارة؟

2. **أهمية الموضوع**: تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- يعد موضوع تسهيل التجارة من المواضيع الجديرة بالاهتمام في القرن الواحد والعشرين (21)؛
- يتناول المقال في طياته اتفاقية تسهيل التجارة التي تعتبر أحدث موضوع مطروح على مستوى منظمة التجارة العالمية؛
- تتيح دراسة المقال مجال جديد للبحث متمثل في دراسة العلاقة التكاملية بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية؛
- يطرح المقال أحدث دراسة قدمتها منظمة الجمارك العالمية في مجال دعم تسهيل التجارة الدولية.

3. **منهج الدراسة**: تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع كل من: المنهج التاريخي قصد ابراز المحطات التاريخية لبعض القضايا المرتبطة بالدراسة. بالإضافة إلى المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة وتحليلها.

أولا. مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية:

1ـ تاريخ منظمة الجمارك العالمية:

يعود تاريخ انشاء هذه المنظمة إلى عام 1947، حين تم إنشاء فريق عمل مكون من ثلاثة عشر دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية. والتي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات 1947، وقامت هذه اللجنة بصياغة اتفاقية دولية جديدة لإنشاء كيان دولي جديد يقوم بالإشراف على العمل الجمركي تحت مسمى **مجلس التعاون الجمركي**•. وقد تم عرض مسودة هذه الاتفاقية في أكتوبر 1950 أين تم التوقيع عليها في 15 ديسمبر 1950، وتم تفعيل الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 1953 وعقدت الجلسة الافتتاحية بحضور سبعة عشر دولة وهي الدول المؤسسة للمنظمة آنذاك. للإشارة فقط إن اسم منظمة الجمارك العالمية• تم اعتماده بداية سنة 1994 فقط [2].

2ـ **تعريف منظمة الجمارك العالمية**: هي منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس مع الشركات والمؤسسات الخاصة. وتهدف بصورة أساسية إلى الوقوف على المشاكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم. والتي تقف عائقا أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك المتعلقة بتلك العمليات الجمركية، بما يخدم التجارة الدولية وتشجيع التعاون الدولي بين الحكومات في المجال الجمركي. وهي بمثابة المنتدى الخاص التي تطرح وتعالج فيه القضايا الجمركية[3].

3ـ **مهام منظمة الجمارك العالمية**: تلعب منظمة الجمارك العالمية دور القائد، من خلال تقديم التوجيه والدعم لإدارات الجمارك بغرض تأمين وتسهيل التجارة المشروعة، لضمان تحصيل الإيرادات، وحماية المجتمع وبناء القدرات.

4ـ **أعضاء منظمة الجمارك العالمية**: يبلغ عدد أعضاء هذه المنظمة وفقا لآخر التقارير 182 دولة. وتعتمد المنظمة العديد من اللغات في عملها، إلا أن اللغتين الرسميتين للعمل هما اللغة الإنجليزية والفرنسية[4].

5ـ **التقسيم الجغرافي للعالم المعتمد من طرف منظمة الجمارك العالمية**: يوجد على مستوى العالم ستة أقاليم، يقوم بتمثيلها في كل اقليم إدارة جمركية واحدة بحيث يكون المدير العام لجمارك تلك الدولة هو الممثل الاقليمي. ونائب لرئيس منظمة الجمارك العالمية. وهذه الأقاليم هي:

الاقليم	عدد الدول
أمريكا الشمالية، الجنوبية، الوسطى والكاريبي (Amérique du Sud, du Nord, centrale et Caraïbes)	31
أوروبا (Europe)	53
أفريقيا الشرقية والجنوبية (Afrique orientale et australe)	24
شمال أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط (Afrique du Nord, Proche- et Moyen-Orient)	18
غرب ووسط أفريقيا (Afrique occidentale et centrale)	23
آسيا وجزر الباسفيك (Extrême-Orient, Asie du Sud et du Sud-Est, Australasie et Iles du Pacifique)	33

Source: http://www.wcoomd.org/fr/about-us/wco-members/membership.aspx

6ـ **أهمية النشاط الجمركي على المستوى العالمي**: نتج عن زيادة تدفق السلع بين الدول زيادة هامة في نشاط الإدارات الجمركية حيث يبين الجدول أدناه عدد التصاريح الناتجة عن الصفقات التجارية. كما يوضح كذلك دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة الملفات الجمركية. بالإضافة إلى نسبة مساهمة الايرادات الجمركية في ميزانية الدولة. ولمزيد من المعلومات نوضحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): النشاط الجمركي على المستوى العالمي لسنة 2016

		جنوب وشمال أمريكا والكاريبي	غرب ووسط أفريقيا	شرق وجنوب افريقيا	شمال أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط	أوروبا	الشرق الأقصى جنوب وجنوب شرق آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ
عدد التصريحات الجمركية (مليون)	و	68.5	1.2	7.4	6.1	171.7	92
	ص	26.2	0.1	7.3	1.7	97.2	115.7
نسبة التصريحات الالكترونية (٪)	و	85.2	85.5	92.7	10	85.9	91.6
	ص	87.3	89.6	95.8	100	91.9	93.6
مساهمة الجمارك في الإيرادات الضريبية (%)		27.2	40.3	37.1	44.4	25.8	27.4

و: واردات / ص: صادرات

Source: Organisation mondiale des douanes**, rapport annuel 2016-2017**, Bruxelles, 2017.

7ـ **المخطط الاستراتيجي لمنظمة الجمارك العالمية للفترة** 2016ـ2019: إن المخطط الاستراتيجي الذي أعدته منظمة الجمارك العالمية. يعتبر أحد المهارات الأساسية للقيادة كونه عبارة عن خارطة ترشد إلى الطريق الصحيح بين نقطتين هامتين: أين نحن الآن والثانية أين ترغب أن تكون في المستقبل وكيف يمكنك أن تحقق ذلك. خاصة في ظل عدم استقرار بيئة الأعمال وضرورة تظافر الجهود لخلق اقتصادي عالمي مستدام وهو مسؤولية الجميع.

ويتم تطوير الخطة الاستراتيجية من خلال عملية متعددة المراحل تشمل المشاورات مع الأعضاء والأقاليم وجميع هيئات إدارة المنظمة الرئيسية. وتتضمن الخطة الاستراتيجية أيضا موجزا لدراسة البيئة الجمركية التي أعدتها وحدة البحوث والاتصال، بشأن الظروف الفعلية التي تعمل الجمارك فيها والاتجاهات العالمية وتأثيرها المحتمل على إدارات الجمارك. وتغطي الدراسة البيئية للجمارك في منظمة الجمارك العالمية القضايا الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والبيئية. وكذا الإدارات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالجمارك[5].

يتجلى الغرض من الدراسة هو إبقاء أعضاء منظمة الجمارك العالمية وأصحاب المصلحة المعنيين على علم بالقضايا الجمركية ذات الصلة. وكذا توفير المعلومات الأساسية لتطوير الخطة الاستراتيجية للمنظمة العالمية للجمارك. ومن بين التطورات والمؤشرات المعنية بالدراسة والتحليل من المنظمة ما يلي:

الجدول رقم (03): يبين والمؤشرات المعنية بالدراسة والتحليل من المنظمة لدراسة البيئة الجمركية

المؤشر	التفاصيل
مؤشرات الاقتصاد الكلي	◆ تباطؤ نمو حجم التجارة الدولية في السنوات الأخيرة وطرح فكرة بلوغ التجارة الذروة؛ ◆ مشكل الانكماش في بعض الاقتصاديات على المستوى العالمي مما يؤثر على صادرات الدول الأخرى.
الاتفاقيات التجارية	تم إبرام 109 اتفاقية تجارية للفترة 2010 – 2014 وأهمها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.
الهيكل الإداري للجمارك	هناك زيادة في عدد الإدارات الضريبية وصل نسبته سنة 2017 إلى 31.3 بالمائة.
التأثيرات السياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية	◆ تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ ◆ توجه الجمارك نحو الجمارك الرقمية؛ ◆ الانخراط في تحقيق اهداف الالفية للتنمية المستدامة؛ ◆ انخراط الادارات الجمركية في تحقيق الأمن؛ ◆ تنامي ظاهرة الحروب الأهلية ومشاكل اللاجئين؛ ◆ النمو السريع للإتجار غير المشروع.

Source: Organisation mondiale des douanes, **plan stratégique 2016-2019**, Bruxelles, 2016, p05. □

8ـ **الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية:** توجد جملة من الأهداف لمنظمة الجمارك تسعى إلى تحقيقها. ويمكن أن نوجزها كالتالي:

- تعزيز أمن وتسهيل التجارة الدولية؛[6]
- تعزيز تحصيل الإيرادات بشكل عادل؛
- حماية المجتمع؛
- تعزيز بناء القدرات؛[7]
- تعزيز تبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة؛
- تعزيز أداء وسمعة الجمارك؛
- إجراء البحوث والتحليل.

ثانيا. اتفاقية تسهيل التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية

1ـ **تعريف تسهيل التجارة**: يشمل جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين تدفق التجارة بين المنتجين والمستهلكين، من اللوجستيات والنقل إلى التخليص الجمركي، التمويل، التأمين وتكنولوجيا المعلومات ويغطي هذا التعريف جميع التدابير المتخذة عند حدود الدول وخارجها[8].

أما منظمة الجمارك العالمية فتعرف تسهيل التجارة الدولية كالتالي:

يقصد به الحد من كل أشكال القيود التجارية التي لا فائدة منها. ويكون ذلك من خلال التوجه نحو تطبيق التكنولوجيات الحديثة. وكذا تحسين نوعية الرقابة وفق المعايير الدولية[9].

2ـ **أهداف مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية**: تتجلى الأهداف المرجوة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول موضوع تسهيل التجارة في النقاط التالية[10]:

- أهمية الشفافية في قواعد التجارة (المادة العاشرة من الجات)؛
- ضرورة تنميط وتبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية (الجات المادة الثامنة)؛
- أهمية التنفيذ الفعّال لحرية العبور (الجات المادة الخامسة)؛
- اقتراح حلول لمشاكل الدول النامية، وخاصة قضية المعاملة الخاصة والتفضيلية لمساعدتهم في تنفيذ الالتزامات الجديدة في مجال تسهيل التجارة؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لبناء تعاون فعّال بين الإدارة الجمركية وغيرها من السلطات.

3ـ1ـ **الخلفية التاريخية لاتفاقية تسهيل التجارة**: يعتبر المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في "بالي" خلال الفترة 3- 6 نوفمبر 2013، بداية الاقرار بنص اتفاقية تسهيل التجارة، وهو محصلة عشر سنوات من المفاوضات. ويعتبر هذا الاقرار مؤشر بارز بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وملف تسهيل التجارة. كما يعتبر هذا الإنجاز الثمرة الرئيسية لمفاوضات تسهيل التجارة التي بدأت خلال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سنغافورة عام 1996. والتي أدت إلى وضع موضوع تسهيل التجارة على طاولة المفاوضات الخاصة بأجندة جولة الدوحة سنة 2001، حيث بدأت المفاوضات في سنة 2004.[11]

3-2- **الأقسام الرئيسية لاتفاقية تسهيل التجارة**: تحتوي الاتفاقية على ثلاثة أقسام هي[12]:

القسم الأول: يشمل الالتزامات العامة، نذكر من بينها الالتزام بنشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاعتراض، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون بين الوكالات، والتعاون الجمركي عبر الحدود؛

القسم الثاني: ويشمل أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء النامية والأقل نمو، وبشأن المساعدات الفنية وبناء القدرات.

القسم الثالث: يعالج الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية مثل العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. وعملية انضمام الأعضاء للاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ.

3-3- **المواد المنبثقة عن اتفاقية تسهيل التجارة لسنة** 2013: خرج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية بمواد اتفاقية تسهيل التجارة التي تضمنت (12) مادة يرتبط أغلبها بالأداء الجمركي بشكل مباشر وهي[13]:

- نشر وإتاحة المعلومات؛
- النشر والتشاور المسبق؛
- القرارات المسبقة؛
- إجراءات الاستئناف أو المراجعة؛
- تدابير أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية؛
- ضبط وتنظيم الرسوم والتكاليف المفروضة على الصادرات والواردات أو فيما يتعلق بها؛
- الافراج عن البضائع وتخليصها جمركيا؛
- التنسيق والتعاون بين السلطات الحدودية؛
- حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت رقابة الجمارك؛
- الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والبضائع العابرة؛
- حرية البضائع العابرة (الترانزيت)؛
- التعاون الجمركي.

3-4- **دور اتفاقية تيسير التجارة في خفض تكاليف التجارة وتسريعها**: إن اتفاقية تيسير التجارة الناتجة عن مؤتمر بالي سنة 2013. والتي جاءت محصلة المفاوضات في جنيف فتحت آفاقا جديدة. ويمكن اعتبارها نموذجا للعمل في بعض القضايا الأخرى. وقد تم الاشادة بهذه الاتفاقية باعتبارها تقدما كبيرا بسبب القيمة التجارية المتوقعة الضخمة، والتي تنتج عن الوفر الكبير الذي تم احرازه[14].

وحسب أحد التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، فإن تكلفة التجارة للبلدان النامية في المتوسط، تزيد بمقدار 1.8 مرة عن الدول المتقدمة. وقد دعمت الأنكتاد نجاح إنشاء أكثر من عشر لجان وطنية لتسهيل التجارة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، من خلال "برنامج الأنكتاد لتمكين لجان تيسير التجارة الوطنية"، الذي تم إطلاقه عام 2016 لتوفير التدريب المهني اللازم لتنفيذ الاتفاق.

وتعد رواندا مثالا جيدا على ذلك، حيث نجحت في خفض أوقات الانتظار للشاحنات في المنافذ الجمركية من 11 يوما في عام 2010 إلى 34 ساعة فقط في عام 2014، بفضل نظام "النافذة الواحدة" الآلي. مما عاد بالفائدة على اقتصاد رواندا، فقد سمح ذلك بدخول أكثر 27 ألف شاحنة محملة ببضائع عام 2014، كما انخفضت تكاليف تشغيل الشاحنة الواحدة إلى 225 دولارا يوميا، وبالتالي وفر المستوردون والمستهلكون ستة ملايين دولار هذا العام وحده.

وتقدر منظمة التجارة العالمية أن اتفاقية تيسير التجارة يمكن أن تقلل من تكاليف التجارة بين 9.6 و23.1 بالمائة للأفراد في جميع أنحاء العالم. مما يعني مكاسب في التصدير تتراوح من 750 مليار دولار إلى تريليون دولار. ويشير التقرير إلى أن البلدان النامية لديها فرصة للاستفادة من الاتفاقية أكثر من غيرها، فمن المتوقع أن ترى حوالي 50 دولة من الأقل نموا في العالم زيادة في تصدير منتجاتها بنسبة 13 إلى 36 بالمائة[15].

وبحلول 2030 يتوقع أن تساهم الاتفاقية في الرفع من التجارة العالمية بنسبة 2.7 بالمائة و5.0 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وبالتالي فإن هذا التأثير سيكون أعلى من القضاء على جميع الرسوم الجمركية المعمول بها في العالم[16].

5.3- **آلية تقييم القدرات من طرف الدول النامية**: تقوم الدول النامية والأقل نموا بتقييم قدراتها على تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة عن طريق اختيار واحد من ثلاث فئات لكل من أحكام الاتفاقية. حيث تدل الفئة (A) على التدابير التي ستقوم الدولة العضو بتطبيقها بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (في خلال سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول الأقل نموا). أما الفئة (B) فهي توضح الأحكام التي سيتم تطبيقها من قبل الدولة العضو بعد فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وأخيرا تبين الفئة (C) الأحكام التي تتطلب مساعدات أو دعم لبناء القدرات على النحو الذي يمكن الدولة العضو من تطبيق تلك الأحكام بعد انقضاء فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. عند قيام الدول النامية والأقل نموا الاعضاء بإخطار منظمة التجارة العالمية بالتزاماتهم تحت تلك الفئات يتعين عليهم تزويد المنظمة بالتوقيت الزمني للتطبيق ومعلومات حول القدرات المحددة التي تحتاج إلى تعزيز[17]. ويمكن أن نبين الجدول الزمني لتنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة كالتالي

الجدول رقم (02): الفترات الزمنية لتنفيذ التزامات اتفاقية تيسير التجارة للدول النامية

دخول اتفاقية تيسير التجارة حيز النفاذ (22فيفري 2017)	انشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة
	اخطار منظمة التجارة العالمية بقائمة الالتزامات التي تم تعيينها ضمن الفئة (**A**) إن لم يتم ذلك من قبل
	اخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي تعلن استعدادها لمساعدة الدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نموا في تنفيذ التزاماتها بالإمكانيات المتوفرة لديها للمساهمة في برامج المساعدة الفنية ذات الصلة
فيفري 2018	اخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (**B**)
	اشعار لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية بالترتيبات المتخذة أو الاتفاقات المبرمة لتنفيذ التزامات الفئة (**C**)
فيفري 2019	اخطار منظمة التجارة العالمية من قبل الدول النامية التي أعلنت استعدادها لتقديم المساعدة الفنية للدول النامية الأخرى والبلدان الأقل نموا بما تم في موضوع الترتيبات التي تم اتخاذها أو الاتفاقات التي تم ابرامها في هذا الشأن.
أغسطس 2019	اخطار منظمة التجارة العالمية بالتواريخ النهائية المحددة لتنفيذ التزامات الفئة (**C**)
	إشعار لجنة تيسير التجارة بالتقدم المحرز في اطار المساهمة في برامج المساعدة الفنية

المصدر: الأمانة العامة (قسم الشؤون الاقتصادية)، **دليل تيسير التجارة**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 2017، ص47.

3.6ـ **مستوى تقدم الدول العربية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة**: تحوز ثلاثة عشر (13) دولة عربية على عضوية منظمة التجارة العالمية. وبلغت مراحل مختلفة فيما يخص تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التجارة، حيث يستند التقييم إلى مرجع وحيد هو الاشعارات المقدمة من الدول إلى منظمة التجارة العالمية. وابلغت عشرة بلدان عربية بالتزاماتها ضمن الفئة (A) تجاه منظمة التجارة العالمية. وتبين من الإخطارات الأولية أن معظم الدول الاعضاء أحرزت تقدما ملموسا نحو التنفيذ الكامل للاتفاق. ويقترب متوسط معدل التنفيذ في المنطقة العربية من 70 بالمائة. وقد جاءت قطر والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية بمعدل 97 بالمائة في حين سجلت مصر 20 بالمائة[18].

الشكل رقم (01): تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية

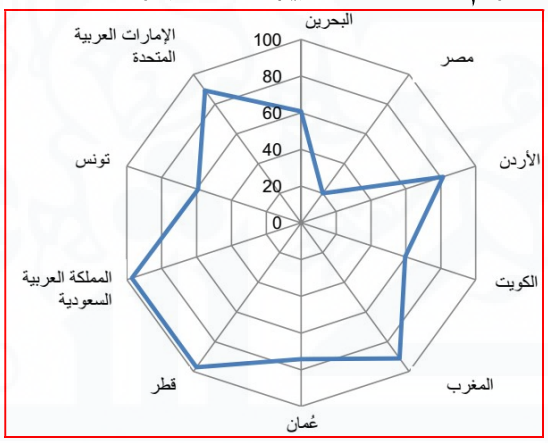

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2017، ص07.

ثالثا. دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد نتائج مفاوضات تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية:

1ـ خلفية تاريخية لبداية مشاركة منظمة الجمارك العالمية في قضايا تسهيل التجارة:

تشارك وفود منظمة الجمارك العالمية منذ عام 2005 في جميع أنشطة المساعدة التقنية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بقضايا تسهيل التجارة. كما تساهم منظمة الجمارك العالمية في تطوير عملية تقييم الاحتياجات التي تم تصميمها وتطويرها خصيصا بشأن تسهيل التجارة في مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية. كما أن حضور مسؤولي منظمة الجمارك العالمية يكون بانتظام بصفة مراقب في اجتماعات فريق التفاوض حول تسهيل التجارة. وبالتالي، نسجل تعاون إيجابي بين المنظمتين في العديد من القضايا التي تخدم الاقتصاد الدولي وهو ما يبين حقيقة وجود علاقة قوية بين هاتين المنظمتين[19].

2ـ **هدف التعاون الجمركي في اتفاقية تسهيل التجارة**: يتمثل هدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي في تحسين الرقابة على تدفقات التجارة وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات عن الجوانب الجمركية مثل بيانات تصريح التصدير والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والتقييم. لقد باتت مثل هذه التبادلات في البيانات عنصرا رئيسيا في اتفاقيات تسهيل التجارة، وتحمي البيانات قيّد المبادلة وتضمن الحفاظ على سريتها، وأن تستند عمليات التبادلات على مبدأ المعاملة بالمثل. وتشير اتفاقية تسهيل التجارة كذلك إلى اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة الثنائية والإقليمية التي ما زالت تشكل الأداة الرئيسية التي تحكم انخراط الحكومات وإدارات الجمارك في مثل هذا النوع من التعاون. يحدث التعاون الجمركي أيضا على المستوى الدولي عبر منظمة الجمارك العالمية بإنشاء معايير دولية للجمارك، ومواءمة الإجراءات، وعبر تقديم التدريب والمساعدات

الفنية لبناء القدرات الجمركية. توضيح الجوانب ذات الصلة بالمواد الخامسة، الثامنة والعاشرة من اتفاقية الجات لسنة 1994 وتطويرها، وتعزيز المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة[20].

3ـ التعاون في مجال تسهيل التجارة وفق برنامج (Mercator) :

3ـ1ـ التعريف ببرنامج (Mercator): يرجع تاريخ برنامج (Mercator) إلى شهر جوان من سنة 2014. أين قامت منظمة الجمارك العالمية بإعداد هذا البرنامج لغرض ضمان التنفيذ الفعّال لاتفاقية تسهيل التجارة الناتجة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال تطويع كل الأجهزة والأدوات الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية لخدمة الاتفاقية، كون أن معظم أحكام اتفاقية تسهيل التجارة تتصل بالجمارك[21].

قامت منظمة الجمارك العالمية ببناء الفريق الخاص بتنفيذ ومتابعة اتفاقية تسهيل التجارة. وهو متاح للانخراط أمام إدارات الجمارك الأعضاء وممثلي وزارة التجارة والمنظمات الدولية ذات الصلة لإدارة الحدود، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. حيث يجتمع فريق العمل مرتين في السنة ويضم أكثر من 200 مندوب مدعون للحضور في كل دورة. حيث قام الفريق بفحص كل مادة من مواد اتفاقية تسهيل التجارة. وتطوير أدوات جديدة لتنفيذ موحد لأحكام اتفاقية تسهيل التجارة، بالاعتماد على أدوات منظمة الجمارك العالمية الحالية واستحداث ادوات جديدة. وأفضل الممارسات من أعضاء منظمة الجمارك العالمية[22].

وفيما يخص الأدوات المساعدة للبرنامج فتتمثل في الارشادات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛ المبادئ التوجيهية بشأن تنسيق وإدارة الحدود؛ دليل عمل اللجان الوطنية لتسهيل التجارة؛ دليل نظام النافذة الواحدة؛ دليل الرقابة اللاحقة؛ دليل التقييم الجمركي وقواعد المنشأ[23].

3ـ2ـ الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج Mercator: خلال السنتين الماضيتين نظمت منظمة الجمارك العالمية حوالي 180 بعثة مساعدة تقنية لأكثر من 70 دولة. قد أعربت عن الاحتياجات في مجالات التقنية. وهذه الاحتياجات غالبا ما ترتبط بالتزامات الفئة (B) و(C). وركزت البعثات على الجوانب التالية:

- المتعامل الاقتصادي المعتمد (المادة 7.7) 69 بعثة؛
- زمن الافراج عن البضائع (المادة 7.6) 29 بعثة؛
- الرقابة اللاحقة (المادة 7.5) 11 بعثة؛
- تنسيق إدارة الحدود (المادة 8) 10 بعثات؛
- نظام النافذة الواحدة ونموذج البيانات (المادة 10.4) 12 بعثة؛
- اللجان الوطنية لتسهيل التجارة واشراك أصحاب المصلحة (المادة 23.2) 10 بعثات؛
- بقية النشاطات ذات الصلة باتفاقية تسهيل التجارة والمتعلقة بالقضايا الفنية وبناء القدرات: تسيير المخاطر (المادة 7.4)؛ المعالجة قبل الوصول (المادة 7.1)؛ نقاط المعلومات (المادة 1.3)؛ الأحكام المسبقة (المادة 3) تصلت على 29 بعثة.

3.4- **الدعم الاجرائي**: يوفر برنامج Mercator دعم مصمم يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لتنفيذ أحكام تسهيل التجارة. وتقدم منظمة الجمارك العالمية هذه المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إلى المشورة الاستراتيجية في شكل من الأنشطة التالية[24]:

- تحليل جميع تقييم الاحتياجات المعدة سلفا من قبل المنظمات المختلفة، من أجل وضع خطة وخارطة طريق شاملة لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛
- إجراء دراسة حول الوقت اللازم للإفراج عن السلع من أجل تحديد المعطيات الأساسية لإجراء التحسينات في المستقبل على عمل الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات العلاقة والقطاع الخاص؛
- دعم إنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة كمنصات التنسيق، بما في ذلك التخطيط والتحليل ووضع خطة إصلاح لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، التي تضم العديد من أصحاب المصلحة؛
- مراقبة وتقييم التقدم المحرز من قبل البلدان المستفيدة من تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، استخدام مقاييس الأداء، بما في ذلك دراسة عن الوقت اللازم للإفراج عن البضائع، لضمان أن المساعدة المقدمة جاءت بنتيجة؛
- استخدام روابط تعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لتطبيق الامثل لاتفاقية تسهيل التجارة؛
- تنظيم المؤتمرات الإقليمية أو الوطنية من الجهات المانحة للتوفيق بين احتياجات البلدان المستفيدة والتمويل المقدم من الجهات المانحة.

3.5- **الدعم المستقبلي لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة في اطار** Mercator: يتجلى هذا الدعم في النقاط التالية:

- يعتبر برنامج Mercator جزء من برنامج كبير الذي يعنى بقضايا الاصلاح والعصرنة الجمركية؛
- &تطوير الأدوات وأفضل الممارسات للتنفيذ، بما في ذلك منصات التعليم الإلكتروني (e-learning). حيث لحد الآن وضعت دورتين على دليل تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة ودليل العبور لمنظمة الجمارك العالمية (المادة 11)؛
- زيادة عدد الخبراء في القضايا المتعلقة باتفاقية تسهيل التجارة؛
- البحث عن تمويل لاحتياطيات منظمة الجمارك العالمية من الجهات المانحة (ألمانيا، الصين، كوريا، فنلندا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، السويد)؛
- تعزيز الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية الأخرى.

3.6- **جهود منظمة الجمارك العالمية لمواصلة تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة العالمية لسنة** 2018: تقوم الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية في كل سنة باختيار شعار يتعلق بالمجتمع الجمركي الدولي. وبالنسبة لسنة 2018 تم الاتفاق على شعار وهو "بيئة أعمال آمنة للتنمية الاقتصادية". وبموجب هذا الشعار فإن المنظمة تحث أعضائها على النظر في كيفية خلق بيئة للأعمال تعزز مشاركتهم في التجارة العابرة للحدود وبالتالي كيفية خدمة الأفراد وتمكين التجار.

إن المقصود بكلمة آمنة أي: بيئة عادلة ومستدامة في الوقت ذاته. وبإمكان الجمارك المساهمة في جعل بيئة الأعمال أكثر "تمكينا" أو بمعنى آخر أكثر استقرارا وقدرة على التنبؤ، من خلال مواءمة الإجراءات ومعالجة

الفساد وتعزيز النزاهة وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود والنقل والأفراد بشكل عام. ومثل هذه البيئة ستساعد قطاع الأعمال الصغير والمتوسط على توسيع نشاطاته. وخلق حوافز للمشاركة بشكل كامل في التجارة الدولية. وكذلك التشجيع على التجديد وخلق فرص العمل والاستثمار في الموارد البشرية. وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يعود بالفائدة على الحكومات وشركائها الاجتماعيين على حد سواء.

كما أن شعار هذه السنة (2018) يحاكي تركيز الجمارك على تسهيل التجارة المتجسد بدخول اتفاقية تسهيل التجارة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ. وكذلك تبني جدول أعمال التنمية المستدامة لسنة 2030.

3.7. **متطلبات نجاح الإدارة الجمركية في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة**: إن نجاح الإدارة الجمركية في تحقيق قيمة مضافة لاتفاقية تيسير التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني يتطلب ما يلي:

- ضرورة الاعتماد على ممارسات حديثة تزيد من الفعالية الرقابية. وأساليب الاستهداف في التفتيش واتخاذ خطوات عملية لتحسين وتيسير عملية الإفراج عن السلع؛
- الارتقاء بمستوى الدور الأمني للإدارة الجمركية؛
- إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية بما يتلاءم ومتطلبات نجاح اتفاقية تيسير التجارة؛
- وضع برنامج لإصلاح وتطوير الإجراءات الجمركية وزيادة تسهيلها وتبسيطها؛
- زيادة الاهتمام بدرجة أكبر بتكنولوجيا المعلومات والاتصال(TIC). ومحاولة خلق فرص لابتكار تطبيقات جديدة للعمليات الجمركية؛
- التوظيف الفعّال للموارد البشرية في الإدارة الجمركية، من خلال تطبيق نظام أكثر فعالية لسياسة الانتقاء. وضمان تحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية؛
- تحقيق التنسيق الفعال مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية.

خلاصة:

لقد كان لاتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع ببالي اندونيسيا(2013)، الأثر البالغ من حيث إعادة النظر في الإجراءات الجمركية وإجراءات تخليص البضائع المعدة للاستيراد والتصدير والعمل على خفض تكلفتها. ورغم تزايد اهتمام الدول بدراسة التكاليف المتعلقة بعمليات مراقبة حركة البضائع عبر الحدود خلال السنوات الماضية. إلا أنها ما زالت تعاني التأخير على الحدود بشكل يؤثر على حركة التدفق التجاري. وغالبا ما يزيد من تكاليف إضافية للمصدريين والمستوردين وهو ما يزيد من أسعار السلع وينعكس في الأخير على كفاءة الاستهلاك.

الاحالات والمراجع:

* United Nations Conference on Trade and Development.

1 pour plus d'informations:
Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (publications 2006).
- The Customs Cooperation Council /Le Conseil de coopération douanière.
- Organisation mondiale des douanes / World Customs Organization.

2 محمود محمد أبو العلا، **آليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009.، ص58.

3 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco.aspx

4 Organisation mondiale des douanes**, rapport annuel 2016-2017**, Bruxelles, 2017.

5 http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/strategic-plan.aspx

6 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/en/about-us/what-is-the-wco/goals.aspx

7Organisation mondiale des douanes, **rapport annuel 2016-2015**, Bruxelles, 2016, p13.

8 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2017، ص03.

9 Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, **The Global Enabling Trade Report 2014**,World Economic Forum, p05.

10 La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016
httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

11 Pour plus informations consulté le cite official de L' OMC 06/06/2017
https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm#III

12 Yann Duval & Pamela Bayona, **Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions**, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015, p07

13 World Trade Organization, **agreement on trade facilitation**, Ministerial Conference Ninth Session Bali, 3-6 December 2013, p02.

14 http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=1903&group_key=news&lang=ar

15 http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28246#.WmejQKinHIV

16 المركز الاسلامي لتنمية التجارة، **تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية**، الدورة 33، الكومسيك، 2017، تركيا، ص05.

17 world Trade organization, Trade Facilitation Agreement (Easing the flow of goods across borders), 2016, p06 05/02/2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

18 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص06.

19 Organisation mondiale des douanes, consulté le site: 30-04-2016
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/partners/international_organizations.aspx

20 تعرف المواد السابقة كالتالي:

المادة الخامسة من الجات متعلقة بـ: حرية النقل بالعبور (L'article V du GATT (1994, Liberté de transit).

المادة الثامنة المصاريف والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير.(L'Article VIII1994, redevances et formalités)

المادة العاشرة نظم التجارة الإعلان عنها وتنظيمها. (L'Article X 1994, Publication et application des règlements relatifs au commerce)

ولمزيد من التفاصيل نوجه القارئ إلى الرابط التالي:

https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_01_e.htm#articleV

21 Organisation mondiale des douanes, **Accord de l'OMC sur la Facilitation des Echanges et le Programme Mercator(Rôle de l'OMD)**, Bruxelles, 2014, p9.

22Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 12/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

23 Le Programme Mercator de l'OMD, 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/wto-atf/mercator-programme/council-programme-mercator-de-lomd_.pdf?la=fr

24Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx